جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الإقليمية الجديدة ودور الدولة
دراسة حالة: أثر اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية علي قطاع النسيج في مصر

دراسة مُقدمة للحصول على درجة الماجستير

إعداد

رانيا علاء السباعي

إشراف

أ.د. حنان قنديل
أستاذ العلوم السياسية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

أ.د. أحمد غنيم
أستاذ الإقتصاد المساعد– كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

٢٠٠٩

إهداء

أتقدم بخالص الشكر لكل من ساندنى فى إعدادى لهذا العمل العلمى. وأخص بالشكر والدى ووالدتى–أكرمهما اللله. واللذين أدين لهما بكل الفضل فيما وصلت إليه، وشقيقاتى العزيزات وإبن شقيقتى الغالى يوسف. كما أتوجه بكل التقدير والعرفان الى أساتذتى الأفاضل أ.د. حنان قنديل وأ.د. أحمد غنيم واللذين سعدت بإشرافهما على رسالتى، وقدما لى كل الدعم والمساندة فى سبيل إتمامى للرسالة ولم يبخلا على بالتوجيه والنصيحة. وأختتم بتوجيه جزيل الشكر والتقدير للجنة المناقشة أ.د. عادلة رجب وأ.محمد قاسم على تشريفهما لى بمناقشة الرسالة.

فهرس المحتويات

	الصفحة

	الصفحة
المقدمة	٤-١١
الفصل الأول: الإطار النظرى	**١٣-٥٤**
المبحث الأول: نظريات التكامل الإقليمي	١٣-٢٧
- نظريات التكامل الإقليمي فى العلوم السياسية	١٣-٢١
- نظريات التكامل الإقليمي الإقتصادى	٢١-٢٥
المبحث الثانى: الإقليمية الجديدة	٢٨-٥٤
- أولا: التعريف	٢٨-٢٩
- ثانيا: أسباب وعوامل ظهور الإقليمية الجديدة	٢٩-٣٢
- ثالثا: خصائص الإقليمية الجديدة	٣٣-٥٤
• التفاوت فى مستويات التنمية بين الدول الأطراف	٣٣-٣٩
• شمول وتعددية الموضوعات	٣٩-٤٢
• التكامل العميق	٤٢-٤٥
• نطاق التجارة	٤٥-٤٦
• تعدد وتقاطع الترتيبات الإقليمية الفرعية	٤٦-٤٧
• دور أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدنى	٤٧-٥٤
الفصل الثانى: تطور العلاقات المصرية الأوروبية	**٥٦-٩٥**
المبحث الأول: تطور العلاقات المصرية الأوروبية حتى المشاركة المصرية الأوروبية	٥٦-٩٥
أولا: العلاقات المصرية الأوروبية منذ بداية السبعينيات وحتى عقد إتفاقية المشاركة.	٥٦-٦٠
ثانيا: المشاركة المصرية-الأوروبية:	٦١-٧٧
• الأسباب والدوافع	٦١-٦٦
• المشاركة المصرية-الأوروبية: المواقف المختلفة	٦٦-٧١
• بنود الإتفاقية	٧١-٧٦
• الإختلاف بين إتفاقية المشاركة وإتفاقية التعاون ١٩٧٧	٧٦-٧٧
المبحث الثانى: سياسة الجوار الأوروبية	٧٨-٩٦
أولا: تعريف	٧٨-٨١
ثانيا: الإتجاه الى سياسة الجوار الأوروبية : لماذا؟	٨٢-٨٣
ثالثا: مصر وسياسة الجوار الأوروبية	٨٣-٩٤
رابعا: إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وخطة العمل المصرية الأوروبية: ما الجديد:	٩٤-٩٥
الفصل الثالث: إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وقطاع النسيج والملابس الجاهزة فى مصر	**٩٦-١٧٦**
المبحث الأول : نظرة عامة على قطاع النسيج والملابس الجاهزة فى مصر	٩٧-١٣٠
- أولا: أهمية قطاع النسيج والملابس الجاهزة فى الإقتصاد المصرى	٩٧-١٠٠
-ثانيا: موقف المنسوجات والملابس الجاهزة فى التجارة الخارجية لمصر	١٠٠-١١٤
- ثالثا: نقاط القوة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	١١٥-١٢٠
- رابعا: المعوقات أمام صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر	١٢٠-١٢٩
المبحث الثانى: أثر الإتفاقية على قطاع النسيج والملابس الجاهزة فى مصر: الفرص	١٣١-١٤٥
- أولا: النفاذ التفضيلي الى الأسواق الأوروبية	١٣١-١٣٥
- ثانيا: المساعدات المالية والفنية من الإتحاد الأوروبى	١٣٥-١٤٥
المبحث الثالث: أثر الإتفاقية على قطاع النسيج والملابس الجاهزة فى مصر: التحديات.	١٤٦-١٦٥

	الصفحة
-أولا: قواعد المنشأ	
• أساليب تحديد قواعد المنشأ فى إتفاقيات التجارة الحرة.	١٤٦-١٤٨
• قواعد المنشأ فى ضوء الإتفاقية المصرية الأوروبية.	١٤٨-١٤٩
• قواعد المنشأ وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة.	١٤٩-١٥٢
• التراكم الإقليمي	١٥٢-١٥٧
- ثانيا: إتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة	
• التعريف بالإتفاقية وأهميتها.	١٥٨-١٥٩
• إتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة وأثارها على الصادرات النسجية لمصر	١٦٠-١٦٤
المبحث الرابع: الدور المطلوب من الدولة	١٦٦-١٧٦
• أولا: السياسات الخاصة بمدخلات الإنتاج	١٦٦-١٦٧
• ثانيا: التعامل مع مشكلات منشآت القطاع العام	١٦٧-١٦٨
• ثالثا: السياسات الخاصة بالتطوير التكنولوجى	١٦٨-١٦٩
• رابعا: السياسات الخاصة بالتسويق	١٦٩-١٧١
• خامسا: السياسات الخاصة بتنمية القوى البشرية من خلال التعليم والتدريب.	١٧٢-١٧٣
• سادسا: الإصلاحات الخاصة بمناخ الاعمال والمحفزة على التصدير.	١٧٣-١٧٤
• سابعا: الإستفادة من فرص التراكم الإقليمي للمنشأ.	١٧٤-١٧٦
الخاتمة ونتائج الدراسة	**١٧٧-١٨٢**
الملاحق	**١٨٣-٢٧٤**
قائمة المراجع	**٢٧٥-٢٨٤**

مقدمة:

لقد شهد العالم منذ بدء التسعينيات جدلا وحوارا كبيرا حول تحول النظام الدولي وظهور نظام عالمي جديد يمثل إطارا مختلفا للعلاقات الدولية يختلف عن ذلك الذي ساد في الفترة السابقة وخاصة أثناء الحرب الباردة، ولعل من أهم ملامح هذا النظام انتهاء الحرب الباردة، انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الأيديولوجية الاشتراكية وما تبعه من تحول معظم الدول النامية نحو تبني برامج الإصلاح الاقتصادي واستراتيجيات الإنتاج من أجل التصدير والتحول الي اقتصاد السوق، تراجع المعيار الأيديولوجي في إدارة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول وغلبة معيار المصلحة مع التركيز علي البعد الاقتصادي والمصالح الاقتصادية. وقد دار جدل حول تأثير هذا النظام العالمي الجديد والانماط الجديدة من العلاقات الدولية علي دور الفاعلين التقليديين في المجتمع الدولي وعلي رأسهم الدولة، فهل الانماط الجديدة من العلاقات الدولية تتجاوز وتقلل من أهمية دور الدولة أم ان الدولة مازال لها دور حقيقي ومؤثر في قيام هذه العلاقات بل وانجاحها وتحقيق الاهداف المرجوة منها .

وتعتبر الإقليمية الجديدة إحدي صور العلاقات الدولية الجديدة التي ظهرت في الفترة الأخيرة واختلفت في طبيعتها عن الترتيبات الاقليمية التي سبقتها في فترة الستينيات. فقد إختلفت الإقليمية الجديدة عن الأشكال السابقة من ترتيبات التعاون والتكامل الإقليمي بأنها لا تقتصر علي مجموعة من الدول المتقاربة التي تتدرج في علاقاتها التكاملية من المستوي الاقتصادي إلي غيره من المستويات (مفهوم الانتشار) (Spillover). وإنما تقوم هذه الصيغة الجديدة من الإقليمية علي أساس علاقات بين مجموعة من الدول النامية وأخرى متقدمة تتفاوت درجات النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بينها وتهدف إلى تحقيق مصالح سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية وبيئية مشتركة. ولا يُعد الهدف الرئيسي لهذه الترتيبات الإقليمية هو تحقيق الوحدة السياسية أو إنتاج هوية مشتركة واحدة تعبر عن الإقليم ككل، بل على العكس من هذا فالأساس هنا يكون الاعتراف بتعدد الثقافات والهويات ومحاولة خلق قاعدة للتفاهم والتعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

وتلعب الدوافع الاقتصادية دورا مهما في دفع الدول- خاصة النامية منها- في الدخول في مثل هذه الترتيبات الإقليمية مع دول أكثر تقدما ونموا، حيث تطمح الدول النامية إلى أن يساعدها هذا النوع من التعاون علي زيادة صادراتها وفتح مزيد من الأسواق أمام منتجاتها وكذلك الحصول علي مساعدات مالية وفنية من الدول المتقدمة من أجل مساعدتها علي القيام بعمليات الإصلاح اللازمة. من ناحية أخرى، فإن دخول الدول النامية في مثل هذه الاتفاقيات يعطى إشارة قوية الى المستثمرين والقطاع الخاص أن الدولة جادة فعلا فى الإلتزام بعملية الإصلاح الإقتصادى لأنها دخلت فى إلتزام مع دولة أكثر تقدماً. من ناحية أخرى، فقد إتجهت الدول المتقدمة إلى ضم الدول النامية في هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة لتدعيم عملية التنمية في هذه الدول، ومساندتها لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم الحفاظ علي الاستقرار السياسي ودعمه في الدول النامية. وتهدف الدول المتقدمة من خلال ذلك أن تحافظ على الإستقرار السياسي والإقتصادى والإجتماعى داخل الدول النامية بما يتفق مع مصالح الدول المتقدمة ويوقف موجات الهجرة غير المشروعة إليها من الدول النامية.

وإذا كانت الأهداف الاقتصادية تلعب دورا مهما في دفع الدول النامية والمتقدمة في الدخول في هذه الأنماط من العلاقات التكاملية، فما هو دور الدولة المتوقع في انجاح هذه الترتيبات الاقليمية، وما هي الاصلاحات المطلوبة منها لتعظيم المكاسب المتوقعة للدولة الأقل نمواً من الدخول في ترتيبات إقليمية مع طرف أكبر منها.

لقد اختارت الدراسة المشاركة المصرية الأوروبية - كإحدى نماذج الإقليمية الجديدة – لدراسة الدور المتوقع من الدولة من جانب الدول النامية أو الدول الاقل تقدما في انجاح هذه الترتيبات الاقليمية وتحقيق المنفعة المرجوة منها. وقد إختارت الدراسة التركيز علي المحور الاقتصادي من إتفاقية المشاركة وذلك لاسباب متعددة: أولها ان كلا الجانبين المصري والاوروبي يولي اهتماماً كبيراً بانجاح هذا المحور من التعاون باعتباره انه القاطرة التي تستطيع - اذا أحرزت تقدم - أن تقود المحاور الاخري السياسية والاجتماعية والثقافية. فالمحور الاقتصادي يتضمن قيام منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاوروبي ويتضمن الجانب الخاص بالمساعدات المالية والتعاون المالي بين الجانبين المصري والاوروبي، ولا يخفي علي أحد أهمية هذين العنصرين وتأثيرهم الكبير سواء بالسلب أو الايجاب علي إنجاح المشاركة المصرية – الأوروبية، بالاضافة الي كونهما من أهم العوامل المحفزة للجانب المصري في الدخول في اتفاقية مشاركة مع طرف في وزن وثقل الاتحاد الاوروبي. ويعول الجانبان المصري والاوروبي علي هذين العنصرين في تحقيق دفعة للاقتصاد المصري سواء من خلال فتح

أسواق جديدة للصادرات المصرية في السوق الاوروبي، وتقديم المساعدات المالية والفنية لمساعدة الاقتصاد المصري علي استكمال طريقه نحو التحول الي اقتصاد السوق ورفع تنافسية قطاعاته.

وفي القطاع الاقتصادي، تركز الدراسة علي قطاع هام جدا في الاقتصاد المصري وهو قطاع النسيج. وقد اختارت الدراسة التركيز دراسة علي تأثير اتفاقية المشاركة علي قطاع النسيج في مصر نظرا لأهمية هذا القطاع حيث يعد قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أكثر القطاعات الصناعية المتوقع تأثرها بتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الاووربية وما تضمنه من شق تجاري هام يقوم علي انشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي . فقطاع النسيج يتمتع بأهمية كبيرة في الصناعة المصرية من جهة، ومن جهة أخري يمثل السوق الأوروبي سوق رئيسي للصادرات النسيجية المصرية. فقد إمتص السوق الأوروبي حوالي ٥١% من الصادرات النسجية المصرية في منتصف التسعينيات، ومن ثم فانه من الناحية النظرية يمكن توقع إن تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي سيكون لها أثر إيجابي علي زيادة الصادرات النسجية المصرية للسوق الأوروبي. بالإضافة إلي حصول قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة علي مساعدات مالية وتقنية من الاتحاد الأوروبي لتحديثه ورفع قدرته التنافسية مما يقدم فرصة لهذا القطاع علي التغلب علي المشكلات والعقبات التي تواجهه. ولكن من ناحية أخري، هناك تخوف من قدرة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة علي الاستفادة من الفرص التي تقدمها اتفاقية المشاركة نظراً للصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع أصلا بالإضافة إلي التخوف من صعوبة تطبيق قواعد المنشأ التي تنص عليها الاتفاقية مما يكون له أثر سلبي علي نفاذ الصادرات النسجية إلي السوق الأوروبي. من ناحية أخري، اهتم الاتحاد الأوروبي كما ورد في إعلان برشلونة بتنمية وتحديث القطاع الصناعي والقطاع الخاص ورفع قدرته التنافسية في الدول المتوسطية المشاركة في اتفاقية المشاركة الأوروبية- المتوسطية بصفة عامة واعتبر الاتحاد الأوروبي أن ذلك يمثل عنصرا أساسيا في نجاح المشاركة الأوروبية - المتوسطية. وفي حالة الاتفاقية المصرية-الأوروبية كان هناك اهتمام بقطاع الصناعة ككل بالإضافة إلي الاهتمام بقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة حيث خصص الاتحاد الأوروبي لهذا القطاع حوالي ٨٠ مليون يورو لإعادة هيكلة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ورفع درجة تنافسيته.

أولاً: المشكلة البحثية:

تدور المشكلة البحثية للدراسة حول الدور المطلوب من الدولة في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة -وما تنطوي عليه من تعاون اقتصادي بين دول متفاوتة في مستويات التنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية- من جانب الدول النامية أو الاقل تقدما لتعظيم المكاسب الممكن تحقيقها من وراء هدا التعاون. وتطبق الدراسة علي حالة اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية وأثرها علي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والتي تعد من أعرق واهم الصناعات المصرية للوقوف علي الخطوات والإصلاحات المطلوبة من جانب الدولة المصرية لتعظيم المنافع والمزايا التي يمكن أن تحققها الاتفاقية.

ثانيا : الفرض الرئيسي:

تفترض الدراسة أن نجاح التعاون المصري الأوروبي من خلال اتفاقية المشاركة المصرية- الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي بصفة عامة وبالتحديد قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة يتوقف علي شرطين أساسين: أولهما وأهمهما إلتزام الجانب المصري بالقيام بالإصلاحات المطلوبة للاستفادة من هذه المساعدات والفرص التي تقدمها الاتفاقية والعمل علي تقليل الخسائر التي يمكن أن تنجم عن الاتفاقية لأنه لا يمكن توقع أن تحقق الاتفاقية المنافع المرجوة منها بشكل ألي دون بذل الجهود اللازمة من جانب مصر وثانيهما: التزام الجانب الأوروبي بتقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة والملائمة لعلاج المشكلات والمصاعب التي يعاني منها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر. وبصفة عامة، فان الدراسة تفترض أن دور الدولة –خاصة الدول النامية أو الاقل نموا– محوري وأساسي في الترتيبات الاقليمية الجديدة التي تجمع بين دول متفاوتة من حيث قدراتها الاقتصادية لانجاح هذه الترتيبات الاقلينمية وتحقيق الاستفادة المرجوة منها خاصة بالنسبة للدول النامية.

ثالثا : أهمية الدراسة:

- التعريف بظاهرة "الإقليمية الجديدة" وما تقدمه من فرص ووعود للدول النامية لإنجاز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة لم تتوافر لها من قبل في ظل عمليات التعاون الإقليمي السابقة،

ومحاولة التعرف على الدور المطلوب من الدولة (من جانب الدولة النامية) لتحقيق الاستفادة من هده الترتيبات الاقليمية.

- ومن ناحية أخري، يعتبر الكثيرون أن المشاركة المصرية-الأوروبية تعد تجربة مصغرة لمدي قدرة مصر علي تحديث قاعدتها الصناعية واندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن هنا تثور أهمية دراسة الآثار الناجمة عن هذه المشاركة خاصة في قطاع يساهم بنصيب كبير في الصادرات المصرية، وهو ما يمكننا من معرفة التحديات التي تواجه مصر في طريقها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومعرفة أفضل السبل لزيادة قدرته علي مواجهة هذه التحديات.

رابعا : فترة الدراسة:

تركز الدراسة على الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، ويرجع هذا الإختيار حتي يمكن المقارنة بين قبل دخول الإتفاقية حيز النفاذ (٢٠٠٤) والفترة بعدها. كما تتناول الدراسة فترة تاريخية سابقة تبدأ من ١٩٧٨ والتي شهدت عقد اتفاق التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي حتى عقد مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ ومن بعده بداية المفاوضات المصرية الأوروبية لعقد اتفاقية المشاركة، وتبنى خطة العمل المصرية الأوروبية فى ضوء سياسة الجوار الأوروبية.

خامسا: الدراسات السابقة:

(أ) الإقليمية الجديدة :

قامت الدراسة بمسح لأهم الدراسات والأبحاث التي تناولت مفهوم "الإقليمية الجديدة"، ويمكن تقسيم الدراسات التي تناولت "الإقليمية الجديدة" إلى:

أولاً: مجموعة من الدراسات التي تناولت "الإقليمية الجديدة"، تحديد أهم خصائصها، الأسباب التي أدت إلى ظهورها، الاختلافات بينها وبين الإقليمية التقليدية التي ظهرت في الخمسينات والستينات. ومن هذه الدراسات :

Melo, Jaime, Arvind Panagarya and Claudio Montenegro 1992, Wilfred J.Ethier 1998, Robert Z. Lawrence 1998, ومحمود الإمام ١٩٩٧، Hettne, Bjorn 1999 [١]

وبالرغم انه لا يوجد تنظير واضح للمفهوم إلا انه هناك مجموعة من الخصائص التي ركزت عليها معظم الدراسات التي تناولت مفهوم "الإقليمية الجديدة" ومنها :

- في حين كانت الدول النامية تسعي من خلال الترتيبات الإقليمية القديمة في تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات والانعزال عن الاقتصاد العالمي، تسعي الدول النامية في الوقت الحالي ومن خلال الإقليمية الجديدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي والحصول علي التكنولوجيا الحديثة وجذب الاستثمار الأجنبي والحصول علي مزيد من فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية حيث ان معظم الدول النامية قد تخلت عن سياسات الإحلال محل الواردات وتسعي إلى تطبيق استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير[٢].
- لا تقتصر فقط الترتيبات الإقليمية الجديدة علي دول الشمال فقط أو دول الجنوب فقط كما كان الحال من قبل بل إنها تضم الاثنين معا [٣] بل إن الأساس فيها هو أن تلتف مجموعة من الدول النامية حول دولة

---

[1] Hettne, Bjorn. Globalization and the New Regionalism: The Second Great Transformation in Bjorn Hettne, Andras Inotai and Osvaldo Sunkel "**Globalism and New Regionalism"** ,London Macmillan Press, 1999, p.(8)

-Melo, Jaime, Arvind Panagarya and Claudio Montenegro , "Regional Integration , Old and New", **World Bank Working Paper no. 985**, Washington, World Bank, 1992

- Wilfred J.Ethier , " The New Regionalism " **The Economic Journal** , vol. 108 , July 1998

- Robert Z.Lawerence , " Preferential Trading Arrangements : The Traditional and the New " in - Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.) ,**Regional Partnership in Global Markets : Limits and Possibilities of Euro – Mediterranean Agreements** " , Cairo , The Egyptian Center For Economic Studies , 1997

– د.محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد (٧)، ربيع ١٩٩٧

[2] Hettne, Bjorn. Globalization and the New Regionalism: The Second Great Transformation in Bjorn - Hettne, Andras Inotai and Osvaldo Sunkel (eds.) Op.cit p.(8)

[3] Jaime Melo, Arvind Panagarya &Claudio Montenegro, "Regional Integration, Old &New" op.cit p.3

متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة تلعب دور الموجه والمحرك لعملية التكامل الإقليمي من خلال ما تتمتع به من قدرات كبيرة نسبيا تسمح لها بان تلعب هذا الدور .

- التكامل العميق بمعنى التنسيق بين السياسات والقواعد الاقتصادية بين الدول الأطراف حيث لا تكتفي الترتيبات الجديدة بتخفيض الحواجز الجمركية وإنما يمتد ليشمل تنسيق السياسات والقواعد بين الدول لتقليل آثار اختلافها علي حركة التجارة[٤]، ففي الحالة القديمة بالرغم من خفض الحواجز الجمركية والتعريفية أو حتى إزالتها فانه كانت تثور مشكلات حول اختلاف وتضارب القواعد والقوانين ويري البعض إن هذا التنسيق يكون من مصلحة الدول النامية التي تستورد قواعد جاهزة تكون مجربة وعلي درجة عالية من الكفاءة دون الحاجة إلى إنشاء قواعد جديدة.[٥]
- تتسم الترتيبات الإقليمية بدور كبير لرجال الأعمال والقطاع الخاص في دفعها مثلما كان الحال في إنشاء السوق الأوروبية الموحدة واتفاقية النافتا[٦].
- استبعاد تحرير حركة عنصر العمل خاصة في الاتجاه من الدول النامية الي الدول المتقدمة حيث تعول الدول المتقدمة علي الترتيبات الإقليمية من خلال ما تقدمه من توسيع لفرص التجارة أمام الدول النامية وزيادة الاستثمار الأجنبي مما يخلق فرص عمل داخل هذه الدول وبالتالي يحد من تدفق الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة[٧].

ثانيا: مجموعة من الدراسات التي استخدمت "الإقليمية الجديدة" كإطار لدراسة بعض تجارب التعاون الإقليمي في مناطق مختلفة مثل: محمد فايز فرحات ٢٠٠١ والذي استخدم الإقليمية الجدية كإطار لدراسة حالتي الابك وتجمع المحيط الهندي، Reham Zaki 2001 والتي تناولت الإقليمية الجديدة كإطار لدراسة المشاركة الأوروبية – المتوسطية. بالإضافة إلى دراسة محمود محي الدين ورشا عبد الحكيم ١٩٩٨ والتي حاولت استخدام الإقليمية الجديدة كإطار لدراسة واقع وفرص التكامل العربي[٨]. ودراسة حنان رمضان ٢٠٠٧ والتى ركزت على دراسة الإقليمية الجديدة مع التطبيق على حالة النافتا بإعتبارها مثالا للترتيبات الإقليمية بين دول الجنوب والشمال، وتجربة ميرسكور بإعتبارها مثالا للترتيبات الإقليمية بين الدول النامية وبعضها البعض. بالإضافة الى دراسة سمير زين العابدين ٢٠٠٨ والتى حاولت دراسة العلاقات التجارية المصرية فى إطار الإقليمية الجديدة مع التركيز على إتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والكوميسا والمشاركة المصرية الأوروبية[٩].
وتحاول الدراسة الإسهام ولو بصورة مبسطة في التنظير لمفهوم "الإقليمية الجديدة" وتطبيقه علي المشاركة المصرية-الأوروبية واختبار جدوى هذا النمط من التعاون الإقليمي في تحديث وتنمية قطاع هام في الصناعة المصرية وهو قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة.

ب) دراسات خاصة بتقييم المشاركة المصرية – الأوروبية وأثرها على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة

- يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وأثرها علي قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة كما يلي:

---

[4] Wilfred J.Ethier , "The New Regionalism " op.cit p.(2)

[5] Robert Z.Lawerence , "Preferential Trading Arrangements : The Traditional and the New " in Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.) ,op.cit p. (14)

[6] ibid, p.(14)

[٧] محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص(١٠)

[٨] محمد فايز فرحات، **الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها : دراسة حالتى الابك وتجمع المحيط الهندي**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠١

د.محمود محي الدين، ورشا عبد الحكيم، "الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك"، **السياسية الدولية**، العدد (١٣١)، يناير ١٩٩٨.

- Zaki Amin , Reham "**A Road Map To New – Regionalism : The Perspective of EU – Mediterranean Partnership,** Masters Thesis**,** Cairo, The American University in Cairo, 2001

[٩] سمير زين العابدين، **"العلاقات الإقتصادية المصرية فى إطار الإقليمية الجديدة"**، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨

– حنان رمضان، **التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع**، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

* ***مجموعة من الدراسات والأبحاث التى تناولت تقييم الآثار المتوقعة المشاركة المصرية-الأوروبية بشكل عام.***
ومن أهم هذه الدراسات: وزارة التجارة الخارجية ٢٠٠٢ ، سمعان بطرس ٢٠٠٢، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٢، Gehan Mamdouh Saleh 1997، Ahmed Galal & Bernard Hoekman 1997، Henri Ghesquiere 1998 [١٠]

* ***مجموعة من الدراسات التى تناولت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر على وجه الخصوص مثل:***
Cheomonics International 1993, EU Commission 2003, AMCHAM 2004, Hala Sakr 2006, Context Co. Limited 2006 [١١]
واهتمت هذه الدراسات بالتعرف علي قطاع النسيج في مصر، خصائصه وأهميته في الاقتصاد المصري بالإضافة إلي إلقاء الضوء علي المشكلات التي تواجهه.

* ***مجموعة من الدراسات اهتمت بدراسة أثر التحرير العالمي للتجارة على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر*** ومنها: سميحة فوزي وندي مسعود ٢٠٠٣، هالة صالح ١٩٩٩، World Bank 2006, ESCWA 1996 AMCHAM 1998 [١٢]

---

[١٠] وزارة التجارة الخارجية ، **عشر مزايا لاتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية**، القاهرة، وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٢
- سمعان بطرس، **مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، ٢٠٠٢
- معهد التخطيط القومي، "موقف مصر في التجمعات الإقليمية"، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم (١٥٧)، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢
- Ghesquiere, Hneri "Impact of European Union Association Agreements on Mediterranean Countries, **IMF Working Paper (98/116)**, August 1998
- Saleh, Gehan Mamdouh, **EU-Egypt Partnership Agreement : Some Macro – Economic Effects Using CGE Approach**, Cairo, Masters Thesis, The American University in Cairo, 1997
- Galal, Ahmed & Bernard Hoekman "Egypt and Partnership Agreement with the European Union: The Road to the Maximum Benefits" in Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.), **Regional Partnership in Global Markets : Limits and Possibilities of Euro–Mediterranean Agreements**", Cairo, The Egyptian Center For Economic Studies, 1997

[11] Cheomonics International**, Assessment of Potential Liberalization and Privatization of Egypt Cotton Textile Sub-Sector**, 1993
- American Chamber of Commerce in Egypt, **Cotton and Textile Industries in Egypt** (Cairo, American Chamber of Commerce, 2004)
-Context Co. Limited, **Value Chain Analysis of the Cotton Textile Industry in Egypt,** Report submitted to the
Egyptian-German Development Cooperation, Small and Medium Enterprise Promotion Programme and the Ministry of Trade and Industry, 2006
- Hala Sakr, "Competitiveness of the Textiles & Garments Industry", **Social Research Center Working paper no.(4),** The American University in Cairo, November 2006.
- European Commission, **Egypt: Spinning and Weaving Industry Sector Study: Final Report**, 2003

[١٢] سميحة فوزي وندي مسعود، "مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية" **ورقة عمل رقم (٨٦)**، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يونيو ٢٠٠٣
World Bank, "Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan after the End of the Multi-Fiber Agreement Impact, Challenges and Prospects" **World Bank Report No. 35376 MNA,** December 2006
–هالة صالح محمد صالح، "**اثر اتفاقات دورة أورجواي علي صادرات الصناعات النسجية في مصر (١٩٧٤ –١٩٩٧)**"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٩
-American Chamber of Commerce in Egypt, **Egyptian Textile Industry and GATT/Potential and Uncertainty** (Cairo, American Chamber of Commerce in Egypt, 1998)
-Economic and Social Commission for Western Asia, **"Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations and their Effect on ESCWA Member Countries : Conference**

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت أثر اتفاقية المشاركة علي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، فهناك عدد من الدراسات من المهم الإشارة إليهم، وهم: Kheir Eldin Hanaa &Hoda ElSayed 1997, Nihal El-Megharel 2004، رشا عبد الحكيم ١٩٩٧[١٣] بالإضافة إلي دراسات أخري تناولت أثر اتفاقية المشاركة علي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية ولكن كجزء من دراسة أعم وأشمل وهما: سميحة فوزي وندي مسعود ٢٠٠٣[١٤] والتي درست أثر الاتفاقية علي صناعة المنسوجات المصرية في إطار دراستها لأثر التحرير العالمي للتجارة علي صناعة الغزل والمنسوجات في مصر. وأيضا معهد التخطيط القومي ٢٠٠٢[١٥] والتي اهتمت ببحث اثر الاتفاقية علي المنسوجات المصرية في إطار تقييم عام وشامل لأثر الاتفاقية علي الاقتصاد المصري.

وبالنسبة لتقييم هذه الدراسات للآثار الإيجابية المترتبة علي اتفاقية المشاركة، فقد ركزت هذه الدراسات علي فرص الإستفادة من المعونات المالية والتقنية التي تقدمها الاتفاقية لإصلاح القطاع الصناعي بصفة عامة وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بصفة خاصة. بالإضافة إلي زيادة نصيب الصادرات النسجية والملابس الجاهزة المصرية من سوق الاتحاد الأوروبي من خلال إتفاقيات "Outward Processing Agreements" وتشير (Kheir Eldin , H.1997)[١٦] إلي الدور الذي لعبته هذه الاتفاقيات في زيادة الصادرات النسجية والملابس الجاهزة لدول وسط وشرق أوروبا إلي سوق الاتحاد الأوروبي. ويقصد بهذه الاتفاقيات وجود خطوط إنتاج للمنتجين الأوروبيين في مصر يمدوا هذه الخطوط بالمواد الخام اللازمة لصناعة سلع وسيطة أو نهائية يتم تصديرها الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للآثار السلبية التي قد تنجم عن الاتفاقية، فقد ركزت هذه الدراسات علي التخوف من حدة المنافسة التي ستواجه الصادرات المصرية من دول أخري تتسم بارتفاع قدرتها التنافسية مثل الصين، الهند، وبنجلاديش خاصة بعد إلغاء نظام الحصص الكمية في ٢٠٠٥ بموجب اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة بالإضافة إلي المنافسة مع الدول التي وقعت اتفاقيات مماثلة مثل: المغرب وتونس. بالإضافة الى التخوف من عدم قدرة المصدرين المصريين علي الوفاء بقواعد المنشأ التي تنص عليها الاتفاقية والتي تمثل عاملا مؤثرا علي قدرة الصادرات المصرية علي النفاذ إلي السوق الأوروبي .

٥) مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت دور الدولة والاصلاحات المطلوبة منها لتعظيم الاستفادة من وزيادة الآثار الايجابية المتوقعة من المشاركة المصرية-الأوروبية. ويمكن القول بأن كل الدراسات التي سبق ذكرها سواء تلك التي تناولت اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية بشكل عام أو ركزت علي قطاع النسيج، اتفقت كلها علي أهمية تبني الدولة لاصلاحات حقيقية لتهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي للاستفادة من الفرص التي تقدمها الاتفاقية (البنية المؤسسية والتشريعية بما يحفز المصدرين ويخلق مناخ التصدير الملائم للمصدرين المصريين للاستفادة من الفرص التي تقدمها الاتفاقية، توظيف المعونة الفنية والمالية من الاتحاد

Proceedings Expert Group Meeting on Industrial Strategies and Policies Under Conditions of Global and Regional Trade, (New York, Economic and Social Commission for Western Asia, 1996) - Barakat,Shimaa & Soha ElTurkey, "Globalization of the Spinning and Weaving Industry: A Blessing or a Curse?" **paper presented to the Fifth AUC Research Conference on "Globalization: Blessing or a Curse",** Cairo, The American University in Cairo, 1998.

[13] Kheir Eldin Hanaa & Hoda ElSayed, "Potential Impact of Free Trade Agreement with the European Union on Egyptian Textiles Industry" in Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.) op.cit, p.(229)

– رشا عبد الحكيم، "أثر اتفاقية المشاركة المصرية–الأوروبية علي صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة"، **ورقة عمل رقم (١٥)**، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ١٩٩٧

– Nihal El-Megharel, **"The Economic Effect of Rules of Origin: The Case of Egypt"**, Ph.D. Thesis, Cairo University, Faculty of Economics & Political Science, 2004

[١٤] سميحة فوزي وندي مسعود، "مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية" مرجع سبق ذكره

[١٥] معهد التخطيط القومي، "موقف مصر في التجمعات الإقليمية"، مرجع سبق ذكره.

[16] Kheir Eldin, Hanaa, op.cit, p.(221)

الاوروبي بما يفيد الصناعة المصرية وقطاع النسيج ويرفع من كفاءتها). ولكنها لم تتوسع في تفصيل هذه الإصلاحات ومدي تنفيذ الدولة الفعلي لهذه الإصلاحات.

وتحاول الدراسة التعرض الى أثر إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على قطاع النسيج فى إطار الإقليمية الجديدة مع التركيز على دور الدولة في القيام بالاصلاحات اللازمة لتحقيق المنفعة المرجوة من الاتفاقية.

سادسا : تقسيم الدراسة :

الفصل الأول : الإطار النظري:

ينقسم الفصل الى مبحثان، المبحث الأول يقدم مراجعة لنظريات التكامل الاقليمي التقليدية، ويناقش المبحث الثانى مفهوم "الإقليمية الجديدة"، الأسباب التي أدت إلي ظهورها، الاختلافات بين الترتيبات الإقليمية الجديدة والتقليدية، أهم خصائص الإقليمية الجديدة ومدي انطباق هذه الخصائص علي حالة المشاركة المصرية الأوروبية بحيث يمكننا من القول بان المشاركة المصرية-الأوروبية تعد من إحدى تطبيقات الإقليمية الجديدة.

الفصل الثانى: تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبى من اتفاق التعاون ١٩٧٨ حتى خطة العمل المصرية-الأوروبية

ينقسم الفصل الى مبحثين، المبحث الأول يتناول تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي بدءا من إبرام اتفاق التعاون ١٩٧٨. ثم يتطرق الى دراسة الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى الانتقال من هذا النمط من التعاون إلى نمط "المشاركة"، ويتعرض المبحث إلى اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية وأهم بنودها خاصة فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة والتعاون المالي والاقتصادي والتكنولوجي. ثم يتناول المبحث الثانى سياسة الجوار الأوروبية، أسبابها، مدى إختلافها عن عملية برشلونة، كما يتطرق هذا الفصل إلى خطة العمل المصرية الأوروبية.

الفصل الثالث : اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية: التحديات والفرص

ينقسم الفصل الى أربعة مباحث، المبحث الاول يعرض لوضع قطاع النسيج في مصر، أهم خصائصه وسماته والمشكلات التي يعاني منها. ثميتناول المبحث الثانى تحليل أهم الفرص التى تقدمها الإتفاقية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر حيث يركز على: فرصة النفاذ التفضيلي للصادرات المصرية الى السوق الأوروبى، وفرص المساعدات المالية والفنية التى تتضمنها إتفاقية المشاركة االمصرية الأوروبية. ويستعرض المبحث الثالث أهم التحديات التى قد تؤثر سلبا على نفاذ الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة الى سوق الإتحاد الأوروبى، ويركز المبحث على: قواعد المنشأ ومدى ملائمتها وقدرة المصدرين المصريين على إستيفاء قواعد المنشأ بما يمكنهم من الإستفادة من التمتع بالنفاذ التفضيلي الى السوق الاوروبى. كما يتناول المبحث إتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة وما تضمنته من إلغاء لنظام الحصص والذى ظل حاكما لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة لما يقرب من أربعين عاما، وما نتج عنه من زيادة المنافسة فى السوق العالمى. ويركز المبحث على مدى تأثير ذلك على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة الى السوق الأوروبى. ويعرض المبحث الرابع أهم الإصلاحات المطلوبة من جانب الدولة لتمكين قطاع النسيج في مصر من الاستفادة من الفرص التي تتيحها له الاتفاقية وتقليل الاثار السلبية التي قد تنجم عنها.

الفصل الأول: الإطار النظرى

- ❖ المبحث الأول: نظرة على نظريات التكامل الإقليمي
- ❖ المبحث الثانى: الإقليمية الجديدة: المفهوم والسمات

المبحث الأول: نظرة على نظريات التكامل الإقليمي

يتعرض هذا المبحث لنظريات التكامل الإقليمي الرئيسية والتي حاولت الإجابة على تساؤل كيف ولماذا تدخل الدول في ترتيبات تكامل إقليمي، وما هي الظروف التي تساعد على تطور أو تراجع عملية التكامل، ومن الأطراف الاساسية المسؤولة عن الدخول فى والإستمرار فى عملية التكامل. ويركز المبحث بشكل أكبر على النظريات التى ركزت على دور الدولة كفاعل رئيسي وأساسى فى البدء فى وإنجاح عملية التكامل. ويتعرض المبحث للفكر الوظيفي والتعددي والفيدرالى والوظيفي الجديد، والفكر الحكومى، والفكر الحكومى الليبرالى. كما يتعرض المبحث لأهم المقولات النظرية الخاصة بالنتائج المترتبة على الدخول فى التكتلات الإقليمية خاصة من جانب الدول النامية.

أولا: نظريات التكامل الإقليمي فى العلوم السياسية:

١. النظرية الوظيفية: Functionalism

تمثل كتابات ديفيد ميترانى David Mitrany (A Working Peace System) الأساس الذي قامت عليه النظرية الوظيفية، ويرى ميترانى إن المجتمع الدولي في القرن العشرين يشهد العديد من القضايا الفنية المعقدة والموضوعات ذات الطابع الفني والتي لا يمكن ان تتعامل معها كل دولة على حده وإنما تحتاج الدول للتعاون فيما بينها ومن ثم فإنه من الأفضل أن يعهد بهذه الموضوعات للخبراء والمتخصصين الفنيين الذين يمتلكون المعرفة والخبرة الفنية والتي قد لا يمتلكها الساسة. ويفترض ميترانى إن الحلول التي سيتوصل إليها الخبراء والمتخصصين

سوف تتطلب تعاونا وعملا جماعيا بين الدول وبما إن هذه القطاعات بعيده عن الموضوعات السياسية والعسكرية فمن المتوقع أن يتم التكامل فيها بشكل ايسر واسهل.[١٧] ويرى ميترانى إن عملية التكامل هي عمليه تراكمية، فنجاح عملية التكامل في قطاع أو مجال معين سوف يخلق الحافز نحو مزيد من التكامل في قطاعات جديدة، وهذا ما أطلق عليه ميترانى "الانتشار" أو "Ramification". ووفقاً للنظرية الوظيفية فإن المخرج النهائي لعملية التكامل هو تكوين شبكة من المنظمات الوظيفية فوق القومية، وإعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفى وليس على أساس جغرافي أو إقليمي[١٨]. ويركز الوظيفيون على المدخلات الإقتصادية فى تحقيق التكامل، على أساس أن تحقيق التقدم في القطاعات الاقتصادية سيؤدى بدوره الى تحقيق تقدم مماثل على الصعيد السياسي. ويفترض ميترانى التحول التدريجي للأفراد لولاءاتهم واتجاهاتهم نحو المؤسسات الجديدة فوق القومية والتى نجحت بشكل أكبر فى تحقيق إحتياجات الأفراد. وتعول النظرية الوظيفية على نجاح عملية التكامل بين الدول في القطاعات الوظيفية فى خلق جو من الثقة مما يساهم فى تقليص إحتمالات حدوث الحرب[١٩].

٢. النظرية الفيدرالية: Fedralism

تعد النظرية الفيدرالية من أقدم وأشهر نظريات التكامل. وينظر الفيدراليون إلى عملية التكامل على إنها عملية يتم فيها اندماج مجموعة من الدول ذات السيادة في دولة واحدة ذات سيادة واحدة وتتحول الكيانات السياسية الأعضاء في عملية التكامل من فاعلين دوليين إلى مجرد مستويات من السلطة المحلية. وقد حددت النظرية الفيدرالية المخرج النهائي لعملية التكامل بأنه خلق دولة تملك سلطة سياسية وقانونية تستطيع تلبية رغبات وإحتياجات الوحدات المكونة لها سواء كانت إحتياجات إقتصادية، إجتماعية، أمنية أو دفاعية مع السماح لكل وحدة منهم بممارسة قدر من الاستقلالية في بعض المجالات[٢٠]. ويتصور الفيدراليون عقد مؤتمر دستوري تجتمع فيه الدول وتتفق على التنازل عن سيادتها لصالح دولة جديدة مقابل تحقيق منافع معينة (اقتصادية) أو تجنب أثار سلبية قد تنجم عن الفوضى الدولية أو نشوب حرب[٢١]. ويعول الفيدراليون على العوامل السياسية لتحقيق عملية التكامل، فقد ركزوا على دور النخب السياسية فى نشأة وتطور عملية التكامل حيث تدرك النخب السياسية إنه من الأفضل لها أن تدخل في عملية تكامل ومن ثم تجتمع هذه الدول وتحدث عملية التفاوض والتي ينتج عنها ظهور دولة جديدة وتنازل الوحدات المكونة لها عن سيادتها وسلطاتها.[٢٢]

٣. النظرية التعددية: Pluralism

ترى النظرية التعددية أن عملية التكامل تتم بين مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة والتي تتسم علاقاتها بكثافة مما يجعل هذه الدول لا تلجأ إلى استخدام الحروب أو العنف كوسيلة لحل خلافاتها. وتستند هذه النظرية إلى العديد من المؤشرات الدالة على كثافة المعاملات بين هذه الدول مثل: حركة التجارة والأفراد، الاتصالات بين النخب سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي وبقدر ما تزداد كثافة هذه الاتصالات تزداد درجة التكامل بين هذه الدول[٢٣]. ويعد كارل دويتش من أهم منظري التعددية، ويعد الإسهام الحقيقي لكارل دويتش في عام ١٩٥٧ حيث قام بدراسة الجماعة السياسية في منطقة الأطلسي. ودرس عشر حالات من التكامل والتفكك على المستوى القومي مفترضا ضمنيا ان هناك تشابه بين عملية نشأة الجماعة على المستوى القومي من ناحية والمستوى الإقليمى من ناحية اخرى مما يساعد على الخروج بنتائج وتفسيرات لعملية التكامل الإقليمي.[٢٤] ويتصور دويتش الوصول إلى حالة التكامل فى الوصول إلى "مجتمع الأمن" أو Security Community والذي تنتفى فيه احتمالات اللجوء إلى الحرب أو العنف كوسيلة لحل النزاع بين أعضائه. **وقد حدد دويتش نمطين من جماعات الأمن:**

---

[17] James E. Dougherty and Robert L. Pfltgruff, **Contending Theories of International Relations : A Comprehensive Survey**, Longman,1997,p.(512)

[١٨] محمد فايز فرحات، مرجع سبق ذكره، صصـ(١٧-١٨)

[19] James E. Dougherty etal., op.cit p(513)

[20] A.G.R Groom and Paul Taylor, **Functionalism: Theory and Practice in International Relations**, London, University of London Press ltd.,1975,p.(912)

[٢١] محمد فايز فرحات،مرجع سبق ذكره،صـ١٣

[22] Groom, A.G.R and Paul Taylor,op.cit,p.(12)

[23] Ibid,p.(13)

[24] James E. Dougherty And Robert L.Pflatgraff, op.cit, p.(519)

١-**مجتمع الأمن المتحد: Amalgamated Security Community** حيث تتحول فيها الدول الأعضاء إلى دولة واحدة ذات كيان سياسي وسيادة ومثال على ذلك: حالة الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٨٧) وسويسرا (١٨٤٨).

وقد حدد دويتش مجموعة شروط لنشأة مجتمع الأمن المتحد:

- الاشتراك في القيم الرئيسية ووجود نمط حياة متميز.
- زيادة القدرة السياسية والإدارية على الأقل لبعض الوحدات الأعضاء في عملية التكامل.
- توقع منفعة أو مكافأة مشتركة قبل البدء في تحمل تكاليف وأعباء التكامل
- حدوث نمو اقتصادي لبعض الأعضاء على الأقل، أو وجود مركز تلتف حوله الأعضاء الأضعف.
- زيادة حركة الأفراد والاتصالات والمعاملات، وزيادة حلقات الاتصال الاجتماعي.
- اتساع النخبة السياسية.

٢-**المجتمع السياسي المتعدد:Pluralistic Security Community**، وهنا تحتفظ الوحدات السياسية الأعضاء في عملية التكامل بكيانها السياسي وسيادتها، وتترابط فيما بينها من الناحية الأمنية. ويضرب دويتش مثالا لذلك بالعلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية.[٢٥] وقد حدد دويتش شروط نشأة مجتمع الأمن المتعدد في:

- القدرة على العمل المشترك خاصة فيما يتعلق مع القضايا الحرجة دون اللجوء الى العنف.
- قدرة صانعي القرار على تنبؤ سلوك بعضهم البعض.
- توفر قيم مشتركة بين صانعي القرار في الدول الأعضاء في عملية التكامل.

من ناحية أخرى، أوضح دويتش انه هناك ظروف معينة تساعد أو قد تؤدى إلى تفكك عملية التكامل مثل في حالة الإمبراطورية النمساوية/المجرية. وحددها دويتش في:

- الأعباء العسكرية المتزايدة.
- زيادة المشاركة السياسية لجماعة كانت تلعب دورا سلبيا.
- نمو وتزايد اختلاف عرقي ولغوى.
- حدوث بطء في النمو الاقتصادي أو حالة كساد.
- التأخر في القيام بالإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المطلوبة.
- فشل جماعة معينة كانت لها وضع مميز في التكيف مع وضعها الجديد والذي انطوى على فقدها لقوتها في ظل عملية التكامل. ويشير دويتش إلى انه لا يوجد ترتيب معين لهذه الشروط.[٢٦]

وقد لاقت أفكار دويتش قبولا واسعا خاصة انه لم يربط بين تحقيق الأمن والسلام وبين ان تؤدى عملية التكامل إلى اختفاء الكيانات السياسية وسيادتها وظهور وحدة سياسية جديدة. فقد رأى إمكانية تحقيق الأمن والسلام مع احتفاظ الدول بسيادتها وكياناتها. وقد إتفق الكثيرون مع دويتش على إن شكل مجتمع الأمن المتعدد يعد من افضل أشكال التكامل. **وقد أكدت التعددية على أن عملية التكامل هى عملية سياسية في المقام الأول بمعنى الاعتماد بشكل أساسي على قدرات ومواقف وسلوك وقيم صانعي القرار كمحرك أساسي لعملية التكامل**[٢٧]. ولكنها من ناحية أخرى، لم تهمل دور المدخلات الاجتماعية حيث أكدت التعددية على أهمية سلوك الأفراد وإعتبرته محوريا في إنجاح عملية التكامل.

٤. النظرية الوظيفية الجديدة: New Functionalism

جاءت النظرية الوظيفية الجديدة لتبنى على أفكار ميترانى، وتنطلق الوظيفية الجديدة من أن نجاح التكامل الاقتصادي قد يؤدى إلى تحقيق التكامل على المستوى السياسي ووحدة سياسية. وتبدأ النظرية الوظيفية الجديدة من نقطة أن نجاح عملية التكامل في مجالات وظيفية تخلق مكاسب وفوائد مما يحفز القوى السياسية داخل الدول الأعضاء في عملية التكامل على تشجيع ودفع عملية التكامل إلى مستويات اكثر تقدما. **ويعول الوظيفيون الجدد**

---

[٢٥] محمد فايز فرحات،مرجع سابق صص (١٩-٢٠)

[26] Ibid,p.(520)

[27] Groom A.J. and etal., op.cit, p.(14)